مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

مجلة وعي للعلوم الإنسانية

العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ٢٩٤-٣٢٠

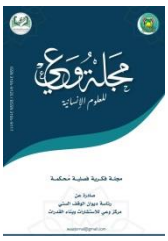

دور التوثيق الرقمي وأثره على المسؤولية المدنية في المجال الطبي

The role of digital documentation and its impact on civil liability in the medical field

م.م.طاهر جاسم طاهر عليوي

جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية

الكلمات المفتاحية

التوثيق الرقمي، الإثبات، المسؤولية المدنية، الخطأ الطبي، السجلات الطبية الإلكترونية .

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان الدور الذي يؤديه التوثيق الرقمي في إثبات المسؤولية المدنية في المجال الطبي، ولا سيما مع التطور التكنولوجي الذي جعل السجلات الطبية الإلكترونية والتوقيع الرقمي جزءًا أساسيًا من العمل الطبي المعاصر.ورغم أن التشريع العراقي تناول في أحكامه العامة موضوع المعاملات الإلكترونية والوثائق الرقمية، إلا أنه لم يضع تنظيمًا خاصًا بالتوثيق في المجال الطبي، مما يثير تساؤلات حول مدى حجية هذه الوسائل الرقمية أمام القضاء في قضايا الخطأ الطبي. ويركز البحث على تحليل الإطار القانوني للتوثيق الرقمي، وبيان قيمته في الإثبات مقارنة بالوسائل التقليدية، مع دراسة الموقف القضائي العراقي والمقارن، واستعراض الضمانات القانونية والتقنية الكفيلة بضمان سلامة المعلومات الطبية الرقمية. وتبرز أهمية الموضوع من ارتباطه المباشر بحياة الإنسان وسلامة جسده، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية وأخلاقية، مما يستدعي وضع تنظيم دقيق يوازن بين حماية حقوق المرضى وحماية الأطباء.

KEY WORD

digital contracts, subscription, cancellation, automatic renewal, consumer rights, contractual obligations.

Abstract

This study examines the contractual obligations arising from digital subscription agreements, focusing on two key aspects: **cancellation** and **automatic renewal**. The research explores the legal nature of these contracts, the circumstances under which consumers can cancel, and the clarity of automatic renewal terms and consumer rights to avoid them. A comparative analysis across several legal systems highlights how consumer rights are protected and how balance is maintained between the contracting parties. The findings reveal that many digital contracts lack transparency in their terms, potentially imposing unfair obligations on consumers, while modern legislation seeks to address these gaps by regulating cancellation terms and requiring clear disclosure by service providers.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم ثورة رقمية شاملة طالت مختلف مجالات الحياة، ومنها القطاع الطبي الذي أصبح يعتمد بشكل متزايد على التقنيات الحديثة في إدارة المعلومات والسجلات الطبية. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور ما يُعرف بـــ التوثيق الرقمي، الذي يهدف إلى حفظ وتبادل البيانات الطبية إلكترونيًا بطريقة آمنة وسريعة، مما يسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية ودقتها،غير أن هذا التطور التقني أثار في الوقت ذاته إشكاليات قانونية جديدة، خصوصًا فيما يتعلق بمدى حجية التوثيق الرقمي كوسيلة لإثبات المسؤولية المدنية للطبيب أو المؤسسة الصحية في حال وقوع خطأ طبي. فالتحول من السجلات الورقية التقليدية إلى الوثائق الرقمية يفرض على المشرّع والقضاء إعادة النظر في قواعد الإثبات المدني من أجل مواكبة هذا التطور وضمان العدالة وحماية الحقوق. وفي العراق، ورغم وجود أحكام قانونية عامة تنظم المعاملات الإلكترونية والوثائق الرقمية، إلا أن التشريع لم يتناول بعد التوثيق الرقمي الطبي بصورة خاصة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى كفاية الإطار القانوني القائم في مواجهة طبيعة العمل الطبي الذي يتسم بالدقة والخصوصية، ويتعلق في جوهره بحياة الإنسان وسلامة جسده. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى بيان مدى فاعلية التوثيق الرقمي في إثبات المسؤولية المدنية في المجال الطبي، وتحليل القواعد القانونية التي تحكمه، ومقارنة

الموقف العراقي بالتشريعات المقارنة، وصولًا إلى اقتراح حلول تشريعية وقضائية من شأنها تعزيز الثقة في التوثيق الرقمي وضمان عدالته في الإثبات.

مشكلة الدراسة:

مع التحول المتسارع نحو التحول الرقمي في المجال الطبي واعتماد السجلات الإلكترونية والتوقيعات الرقمية في توثيق الإجراءات الطبية، برزت تساؤلات جوهرية حول مدى حجية هذا التوثيق الرقمي كوسيلة لإثبات المسؤولية المدنية للأطباء والمؤسسات الصحية أمام القضاء. فرغم أن التشريعات العراقية تناولت موضوع المعاملات والوثائق الإلكترونية ضمن أحكام عامة، إلا أنها لم تُنظِّم بصورة خاصة التوثيق الرقمي في المجال الطبي، وهو ما يثير إشكاليات تتعلق بكفاية هذه القواعد العامة لضمان موثوقية ودقة البيانات الطبية الرقمية.

وتتضاعف خطورة هذه الإشكالية بالنظر إلى أن العمل الطبي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بحياة الإنسان وسلامة جسده، مما يجعل مسألة الإثبات في هذا المجال من أدق المسائل القانونية وأكثرها حساسية، حيث إن أي قصور في التوثيق أو ضعف في حجيته قد يؤدي إلى إهدار حقوق المرضى أو المساس بمركز الطبيب القانوني.وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتماد التوثيق الرقمي كوسيلة فعالة لإثبات المسؤولية المدنية في المجال الطبي ضمن الإطار القانوني العراقي؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حداثة موضوعها وتشابكه بين ثلاثة مجالات أساسية هي القانون والتكنولوجيا والطب، إذ يُعد التوثيق الرقمي اليوم من الوسائل الحديثة التي أحدثت تحولًا جوهريًا في أساليب إدارة المعلومات الطبية وإثبات الوقائع ذات الطابع المهني. ويبرز هذا الموضوع كأحد أكثر القضايا إلحاحًا في الوقت الراهن، لما له من تأثير مباشر على تحقيق العدالة في المجال الطبي وضمان حماية الحقوق المدنية لكل من الطبيب والمريض على حد سواء.

كما تتمثل أهمية البحث في سعيه إلى بيان مدى فاعلية النصوص القانونية العراقية في التعامل مع الأدلة الرقمية، وتحديد ما إذا كانت قادرة على استيعاب التطور التقني في السجلات والتوقيعات الطبية الإلكترونية. ومن شأن هذا البحث أن يسهم في تعزيز الثقة بالوسائل الرقمية بوصفها أدوات

إثبات معاصرة يمكن الاعتماد عليها في المجال الطبي، مع اقتراح حلول قانونية تكفل تحقيق التوازن بين مصلحة المريض في صون حقوقه ومصلحة الطبيب في حماية مركزه القانوني.وعلى الصعيد العلمي، تأتي هذه الدراسة لتسد فراغًا في المكتبة القانونية العراقية، من خلال تناولها لموضوع حديث لم يُبحث فيه بعمق من قبل، مما يجعلها إضافة نوعية في مجال قانون الإثبات والمسؤولية المدنية الطبية في ضوء التطور الرقمي المتسارع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الدور القانوني للتوثيق الرقمي في إثبات المسؤولية المدنية في المجال الطبي، من خلال تحليل الإطار التشريعي المنظّم للإثبات في القانون العراقي ومقارنته بالتشريعات المقارنة. وتسعى إلى توضيح مدى كفاية النصوص القانونية القائمة في التعامل مع الأدلة الرقمية في القضايا الطبية، ومدى إمكانية اعتماد السجلات والتوقيعات الإلكترونية كوسائل إثبات ذات حجية أمام القضاء. كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن القيمة القانونية للتوثيق الرقمي في تحديد عناصر المسؤولية المدنية، وبخاصة في إثبات الخطأ أو نفيه، وتحديد العلاقة السببية بين السلوك الطبي والضرر. وإلى جانب ذلك، تسعى إلى إبراز الدور الوقائي للتوثيق الرقمي في تقليل النزاعات الطبية من خلال دقته وشفافيته، وتحقيق حماية متوازنة لحقوق المرضى والأطباء على حد سواء.

وتطمح هذه الدراسة في نهايتها إلى تقديم مقترحات تشريعية وعملية من شأنها تعزيز الثقة في الأدلة الرقمية ضمن المجال الطبي، وتطوير المنظومة القانونية العراقية لتواكب التطورات التقنية المتسارعة في ميدان الطب الحديث.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن باعتباره الأنسب لمعالجة موضوع دور التوثيق الرقمي في إثبات المسؤولية المدنية في المجال الطبي، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة في التشريع العراقي، ومقارنتها بالتشريعات المقارنة ولا سيما القانونين المصري والفرنسي، لما لهما من تطور واضح في مجال تنظيم الإثبات الإلكتروني والمسؤولية الطبية.

هيكل الدراسة (خطة البحث):

بالإضافة الى المقدمة السابقة، تتألف الدراسة من مبحثين وخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

يتكون البحث من مبحثين رئيسيين، يركز المبحث الأول على الإطار العام للتوثيق الرقمي والمسؤولية المدنية في المجال الطبي، حيث يتناول الفرع الأول فيه مفهوم التوثيق الرقمي الطبي وطبيعته القانونية من خلال تعريفه، بيان أهميته في المجال الطبي، وشرح خصائص السجلات الطبية الإلكترونية والتوقيع الرقمي، بالإضافة إلى تحديد الطبيعة القانونية للتوثيق الرقمي بوصفه وسيلة لإثبات الوقائع. أما الفرع الثاني فيختص بـــ المسؤولية المدنية للطبيب وأثر التوثيق في تحديدها، ويتناول مفهوم المسؤولية المدنية الطبية وأركانها من الخطأ والضرر والعلاقة السببية، إضافة إلى دور التوثيق الطبي في تحديد عناصر المسؤولية المدنية والعلاقة بين التوثيق والإثبات في القضايا الطبية.

أما المبحث الثاني فيتجه نحو حجية التوثيق الرقمي في إثبات المسؤولية المدنية الطبية، ويشتمل فرعه الأول على تحليل القيمة القانونية للأدلة الرقمية في الإثبات، ومدى قبول السجلات والتوقيعات الرقمية أمام القضاء العراقي، مع استعراض الأساس القانوني لاعتماد التوثيق الرقمي كوسيلة إثبات وموقف القضاء العراقي والمقارن من الأدلة الرقمية في المجال الطبي. ويخصص الفرع الثاني لدراسة التحديات القانونية والتقنية ومقترحات التطوير، من خلال مناقشة المشكلات العملية التي تواجه اعتماد التوثيق الرقمي كدليل، والجوانب التقنية والأمنية في حفظ السجلات الطبية الرقمية، وصولًا إلى اقتراح حلول تشريعية من شأنها تعزيز حجية التوثيق الرقمي في القانون العراقي.

المبحث الأول

الإطار العام للتوثيق الرقمي والمسؤولية المدنية في المجال الطبي

يشهد المجال الطبي توجهًا ملحوظًا نحو استخدام التوثيق الرقمي كوسيلة أساسية لحفظ السجلات الطبية وتسهيل تبادل المعلومات بين مختلف الجهات. وفي مجال المسؤولية المدنية لمؤسسات الرعاية الصحية والأطباء، يُعدّ هذا التوثيق بالغ الأهمية، إذ يُمثّل وسيلةً أساسيةً لتحديد الأخطاء الطبية التي وقعت وتقييم الأضرار التي سببتها.

ينقسم هذا المبحث إلى فرعين رئيسيين، الفرع الأول يركز على مفهوم التوثيق الرقمي الطبي وطبيعته القانونية، حيث سيتم عرض تعريف التوثيق الرقمي وأهميته، وخصائص السجلات الطبية الإلكترونية والتوقيع الرقمي، مع توضيح الطبيعة القانونية للتوثيق الرقمي كوسيلة إثبات. أما الفرع الثاني فيختص بـــ المسؤولية المدنية للطبيب وأثر التوثيق في تحديدها، ويتناول مفهوم المسؤولية المدنية الطبية وأركانها، ودور التوثيق الطبي في تحديد عناصر المسؤولية المدنية والعلاقة بين التوثيق والإثبات في القضايا الطبية وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: مفهوم التوثيق الرقمي الطبي وطبيعته القانونية

تتضمن عملية التوثيق الرقمي للمعلومات الطبية التسجيل الإلكتروني للبيانات والإجراءات الطبية بصيغ رقمية تُسهّل الوصول إليها ومراجعتها. ويشمل ذلك التوقيعات الرقمية والسجلات الطبية الإلكترونية. تنبع أهميتها من ضرورة ضمان الدقة والملاءمة الحالية وسرعة نقل المعلومات بين الجهات المعنية، مما يُحسّن بدوره جودة الرعاية الصحية وكفاءة تقصي الحقائق[١]. ويتمحور طابعها القانوني حول إمكانية استخدامها كوسيلة إثبات موثوقة في المحاكم بشأن المسؤولية المدنية للطبيب أو مؤسسة الرعاية الصحية، بفضل السجل الموثوق والسياق الرقمي القابل للتحليل الذي توفره[٢].

أولاً: تعريف التوثيق الرقمي وأهميته في المجال الطبي

يعرف التوثيق الطبي الرقمي بأنه عملية التسجيل الإلكتروني للبيانات والإجراءات الطبية في أنظمة معلومات رقمية متكاملة. يُسهّل هذا تخزين البيانات واسترجاعها ومشاركتها بين الجهات المعنية مع ضمان الدقة والكفاءة. وتنبع أهميته في المجال الطبي من قدرته على تحسين جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى من خلال توفير سجل موثوق يُتيح متابعة عمليات العلاج في البيئات الطبية المعقدة.[٣] وعلى العكس من ذلك، أذ تمتلك السجلات الطبية الإلكترونية والتوقيعات الرقمية سمات مختلفة تعزز فعاليتها كدليل: فهي توثق كل إجراء طبي بتاريخ ووقت محددين، وتربطه بالشخص أو

(١) فاضل خليل الساعدي، السجلات الطبية ومسؤولية مقدم الخدمة الصحية، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٥٤.

(٢) د. أحمد مالك كاظم، إدارة المعلومات الصحية الإلكترونية في العراق، مطبعة الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠١٩، ص ٨٧.

(٣) د. عبد المنعم البدري، حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات القضائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩، ص٢٠٣

الكيان المسؤول، وتضمن تخزين البيانات بشكل آمن لتقليل مخاطر التغيير أو الفقد، وتسمح بالوصول بسهولة إلى المعلومات عند الحاجة[١] .كما ويُعتبر التوثيق الرقمي دليلاً مقبولاً أمام المحاكم إذا استوفى الشروط القانونية المنصوص عليها في التشريعات النافذة. ويتجلى ذلك جلياً في التشريع العراقي باعترافه بالوثائق الإلكترونية بموجب قانون التوقيعات والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، الذي يمنحها وزناً إثباتياً يعادل وزن الوثائق الورقية، علاوة على ذلك، يُعزز هذا التوجه التشريعات المقارنة في مصر وفرنسا[٢]، لا سيما وأن قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ يشمل البيانات الصحية ضمن أحكامه. بينما ينظم القانون الفرنسي رقم ٢٠١٩-٧٧٤ الملف الطبي الرقمي المشترك ويتيح استخدامه كوثيقة رسمية للإثبات.[٣]

ثانياً– خصائص السجلات الطبية الإلكترونية والتوقيع الرقمي.

تتميز السجلات الطبية الإلكترونية بخصائص مميزة تجعلها موردًا فعالًا لمعالجة البيانات الطبية وحماية سلامة المرضى. أولًا، توفر وصولًا دقيقًا وسريعًا إلى البيانات، مما يُمكّن الأطباء والمتخصصين من استرجاع سجلات المرضى فورًا. وهذا يُسهم في تقليل الأخطاء الطبية ويُعزز خيارات العلاج المناسبة ثانيًا، تتميز هذه السجلات بالأمان والحماية، حيث تستخدم أنظمة تشفير وتقنيات أمان رقمية لحماية البيانات الحساسة ومنع الوصول غير المصرح به · ثالثًا، تُوفر السجلات الطبية الإلكترونية توثيقًا دقيقًا وتسلسليًا للإجراءات الطبية، حيث تُفصّل كل إجراء بتاريخ ووقت محددين، وتُربط بالأخصائي المسؤول. وهذا يجعلها مصدرًا موثوقًا به للأدلة القانونية[٤]. تُعد التوقيعات الرقمية جزءًا أساسيًا من السجلات الطبية الإلكترونية، إذ تضمن سلامة البيانات وهوية

(١) جمال عبد الفتاح هلال، التقنيات الحديثة في السجلات الطبية الإلكترونية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٦٦.

(٢) القانون المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن حماية البيانات الشخصية؛ فرنسا: القانون رقم ٢٠١٩-٧٧٤ بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٩ بشأن الملفات الطبية الرقمية المشتركة.

(٣) د.نور الدين مصطفى محاسنه، جودة توثيق النظم الإلكترونية للمعلومات الطبية في وحدات الرعاية الصحية الأولية في الإسكندرية، مصر، منظمة الصحة العالمية، المنطقة الإقليمية لشرق المتوسط، ٢٠١٤.

(٤) عمرو محمد فضلي، حق الإنسان في سلامة جسده والتحول الرقمي للسجلات الطبية: دراسة تحليلية في النظم القانونية الوطنية والدولية، مجلة الحقوق والديمقراطية والقانون، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢١،ص١الى ص٣٥.

المُوقّع. كما تُضفي على الوثائق الرقمية وزنًا إثباتيًا يُعادل وزن الوثائق الورقية بموجب القوانين العراقية والمصرية والفرنسية(١).

ثالثاً- الطبيعة القانونية للتوثيق الرقمي كدليل في الإثبات

إن التوثيق الرقمي الطبي لا يقتصر دوره على الجوانب التقنية والإدارية فحسب، بل يمتد ليكون له أثر قانوني بالغ الأهمية في مجال الإثبات، إذ يُعدّ من الوسائل الحديثة التي تلعب دورًا فاعلًا في إثبات المسؤولية المدنية للطبيب أو المؤسسة الطبية عند وقوع الخطأ الطبي(٢).

وقد اعترف القانون العراقي بحجية الوثائق الرقمية في الإثبات من خلال قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، حيث نص على أن التوقيع الإلكتروني والمحررات الإلكترونية لهما ذات الحجية المقررة للتوقيعات والمحررات التقليدية متى استوفيا الشروط القانونية(٣). وبذلك أصبح السجل الطبي الإلكتروني والتوقيع الرقمي وسيلتين مشروعتين في إثبات ما يجري من أعمال وإجراءات طبية. أما في القانون المصري، فقد أكد القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن حماية البيانات الشخصية على حماية البيانات الطبية ضمن النطاق القانوني للمعالجة الإلكترونية، وأوجب على الجهات الطبية توثيق البيانات وحفظها بما يضمن سلامتها وحجيتها أمام القضاء. كما أقر قانون التوقيع الإلكتروني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ مبدأ المساواة بين المحررات الورقية والإلكترونية في الإثبات، وهو ما شمل السجلات الطبية الرقمية(٤).

وفي القانون الفرنسي، ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى اعتبار السجل الطبي الإلكتروني وثيقة رسمية لها حجية في الإثبات متى توافرت فيها معايير الموثوقية التقنية وضمان الهوية الرقمية

---

(١) مصر: القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن حماية البيانات الشخصية؛ فرنسا: القانون رقم ٢٠١٩-٧٧٤ بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٩ بشأن الملفات الطبية الرقمية المشتركة.

(٢) الحلفي، محمد عبد الرضا .المسؤولية المدنية للطبيب في ظل التطور التقني الرقمي، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٤٥.

(٣) قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٢٤٦، ٢٠١٢.

(٤) قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣١ مكرر، ٢٠٢٠.

للموقّع[١] ويعكس ذلك التطور التشريعي والفقهي في الاعتراف القانوني بالتوثيق الرقمي كوسيلة إثبات معتمدة في المجال الطبي، أسوة بالمحررات الورقية.

الفرع الثاني: المسؤولية المدنية للطبيب وأثر التوثيق في تحديدها

تُعدّ المسؤولية المدنية للطبيب من أهم صور المسؤوليات القانونية التي تترتب على مزاولة المهنة الطبية، إذ تهدف إلى حماية المريض من أي ضرر قد ينشأ عن خطأ مهني أو إهمال أثناء ممارسة العمل الطبي. ومع التطور التقني في مجال الرعاية الصحية، أصبح التوثيق الرقمي للسجلات الطبية وسيلة أساسية في تحديد هذه المسؤولية، لما يوفره من دلائل فنية وإثباتات دقيقة تساعد في بيان مدى التزام الطبيب بواجباته المهنية والقانونية ، وسنبحث في هذا الفرع وفق مايلي :-

اولاً- مفهوم المسؤولية المدنية الطبية وأركانها (الخطأ، الضرر، العلاقة السببية)

تُعدّ المسؤولية المدنية الطبية من أهم تطبيقات المسؤولية التقصيرية في المجال المهني، إذ تهدف إلى ضمان حماية المريض من الأضرار التي قد تنجم عن الأخطاء الطبية أثناء ممارسة الطبيب لعمله. وقد عرّفها الفقه بأنها "الالتزام الواقع على عاتق الطبيب بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بالمريض نتيجة إخلاله بواجباته المهنية أو تقصيره في أداء عمله على نحو مخالف للأصول العلمية والفنية للمهنة.[٢]" وتُبنى هذه المسؤولية على ثلاثة أركان أساسية لا تقوم بدونها، وهي :الخطأ الطبي، الضرر، والعلاقة السببية أولاً: الخطأ الطبي يُقصد بالخطأ الطبي كل إخلال من الطبيب بواجب من واجبات مهنته، سواء بارتكابه فعلاً إيجابياً مخالفاً للأصول العلمية، أو بامتناعه عن اتخاذ الإجراء الذي يفرضه عليه واجبه المهني. ويُقاس هذا الخطأ بمعيار الطبيب العادي من نفس المستوى المهني والاختصاص[٣]. وفي القانون العراقي، تُستمد مسؤولية الطبيب من أحكام المادة (٢٠٤) من القانون المدني التي تنص على أن "كل تعدٍّ يسبب ضرراً للغير يلزم فاعله بالتعويض"، مما يجعل الخطأ الطبي أساساً للمسؤولية المدنية متى ثبت تقصير الطبيب في بذل العناية اللازمة.

---

(١) Cour de cassation, chambre civile 1, 28 février 2018, n° 17-11384, France.

(٢) د.عبد المنعم الشرقاوي، المسؤولية المدنية للأطباء في القانون المدني المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٤٥.

(٣) د.حسن عبد علي خضير، الخطأ الطبي وأثره في قيام المسؤولية المدنية للطبيب، مجلة القانون والعدالة، جامعة بغداد، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١١٢.

أما في القانون المصري، فقد استقر القضاء على أن مسؤولية الطبيب هي مسؤولية عقدية في الغالب، تقوم على أساس التزامه ببذل العناية لا بتحقيق النتيجة، وفقاً للمادة (١٦٣) من القانون المدني المصري[١] وفي القانون الفرنسي، فإن الأساس ذاته نجده في المادة (١٢٤٠) من القانون المدني الفرنسي التي تقضي بأن "كل عمل من الإنسان يسبب ضرراً للغير يُلزم من كان سبباً فيه بالتعويض"، وهو ما ينطبق على مهنة الطب باعتبارها من المهن التي تتطلب عناية خاصة[٢].

ثانياً: الضرر اذ يُطلق على الضرر الذي يلحق بجسم المريض أو صحته أو ممتلكاته نتيجة خطأ طبي اسم الضرر. ويجب أن يكون الضرر حقيقيًا لا افتراضيًا. ويمكن أن يكون الضرر ماديًا، كفقدان أحد الأطراف أو وظيفة، أو معنويًا، كالضيق النفسي وفقدان الثقة بالطبيب[٣]. ويُعتبر الضرر الفعلي الذي يستوجب التعويض ركنًا أساسيًا في الأنظمة العراقية والمصرية والفرنسية. وبالتالي، لا يمكن إثبات المسؤولية المدنية إلا عند وجود هذا الضرر.

ثالثاً: العلاقة السببية

تُثبت الصلة القانونية بين الخطأ والضرر أن الضرر ما كان ليحدث لولا خطأ الطبيب. ويُعدّ إثبات هذه الصلة من أكثر جوانب التقاضي الطبي تعقيدًا، إذ قد تتأثر النتيجة بعوامل خارجة عن نطاق تأثير الطبيب، مثل الحالة الصحية للمريض أو مضاعفات العلاج[٤]. وفي التشريعات المقارنة، اعتُمد مبدأ "تقييم العلاقة السببية" بناءً على الظروف الواقعية الخاصة بكل حالة. ويُعهد بسلطة إجراء هذا التقييم إلى القاضي، الذي يعتمد على تقارير فنية من الخبراء. وهكذا، فإن تحقق أركان المسؤولية الثلاثة معاً

---

(١) د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني المصري – مصادر الالتزام، الجزء الأول، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٩٨٧.

(2)Philippe Brun, La responsabilité civile médicale en droit français, Dalloz, Paris, 2019, p. 73.

(٣) محمد سلامة عبد الحميد، الضرر كركن من أركان المسؤولية المدنية للطبيب، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص ٦٦.

(٤) د.أحمد فوزي عبد الله، العلاقة السببية في المسؤولية الطبية المدنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ١٣٤.

يُرتّب على الطبيب التزاماً مدنياً بالتعويض، ويُسهم التوثيق الرقمي الطبي بدور مهم في إثبات هذه الأركان أو نفيها، إذ يُعد السجل الإلكتروني أحد أهم وسائل الإثبات الحديثة في المجال الطبي[١] .

ثانيا– دور التوثيق الطبي في تحديد عناصر المسؤولية المدنية.

يُعد التوثيق الطبي الرقمي من أهم الوسائل الحديثة التي أسهمت في تطوير مفهوم المسؤولية المدنية للطبيب، إذ أصبح عنصرًا أساسياً في إثبات وجود الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. فالسجلات الطبية الإلكترونية تتيح تتبع كافة الإجراءات التشخيصية والعلاجية التي خضع لها المريض، وتوثقها بدقة زمنية ومهنية عالية، مما يسهّل على القضاء تحديد ما إذا كان الطبيب قد التزم بواجباته المهنية أم أخلّ بها[٢] ففي ضوء القانون العراقي، يعد التوثيق الرقمي وسيلة إثبات معترف بها بموجب قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، ما يمنحها حجية قانونية في إثبات الخطأ الطبي عند النزاع . أما في القانون المصري، فقد ساهمت السجلات الطبية الرقمية في توسيع نطاق الإثبات، إذ اعتبر القضاء المصري أن السجل الطبي الإلكتروني من الوثائق الرسمية التي يمكن الاستناد إليها في الدعاوى المدنية المتعلقة بالمسؤولية الطبية[٣]. وفي فرنسا فقد منح القانون رقم ٢٠١٩–٧٧٤ بشأن النظام الصحي الرقمي، السجلات الطبية الإلكترونية نفس الوضع القانوني للوثائق الورقية، مما يسمح بتحديد ما إذا كانت الإجراءات الطبية التي يتم إجراؤها تتوافق مع المعايير المهنية المعتمدة[٤].

وعليه، فإن التوثيق الرقمي لا يقتصر دوره على حفظ المعلومات فحسب، بل يُعد أداة حاسمة في تحديد مدى تحقق أركان المسؤولية المدنية الثلاثة :الخطأ، الضرر، وعلاقة السببية، مما يسهم في تحقيق العدالة وصون حقوق المريض والطبيب معًا[٥].

---

(١) د.فاطمة عبد الرحيم محمود، التوثيق الطبي وأثره في المسؤولية المدنية، القاهرة، دار النهضة العربيـــة، ٢٠٢٠، ص ٩٥.

(٢) القيمة القانونية للوثائق الإلكترونية في العراق، ٢٠٢٢.

(٣) حمد كريم عبد، المسؤولية المدنية للطبيب في القانون العراقي .بغداد: دار الثقافة القانونية، ٢٠٢١، ص. ١١٢.

(٤) فرنسا: القانون رقم ٢٠١٩–٧٧٤ بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٩ بشأن الملفات الطبية الرقميةالمشتركة.

(٥) علي جاسم عكله الزبيدي، الإثبات الإلكتروني في المجال الطبي .جامعة بابل، كلية القانون، ٢٠٢٢، ص. ٦٧.

ثالثاً– العلاقة بين التوثيق والإثبات في القضايا الطبية

يُعدّ التوثيق الطبي الرقمي وسيلةً أساسيةً للإثبات الدقيق للوقائع الطبية، إذ يُشكّل رابطًا مباشرًا بين الواقع الطبي والأدلة القانونية في القضايا المدنية والطبية. ويمكن تسجيل كل إجراء طبي وتوثيقه في سجلات طبية إلكترونية، مع مراعاة الوقت والشخص، مما يُحسّن قدرة القضاء على التحقق من الوقائع وتحديد المسؤوليات بدقة(١). ففي القانون العراقي، يُعد التوثيق الرقمي وسيلة إثبات معتبرة بموجب قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، إذ يمكن الاعتماد على السجلات الرقمية لإثبات وقوع الخطأ الطبي أو التزام الطبيب بمعايير المهنة .

أما في مصر، فقد اعترف القضاء المصري بالسجلات الطبية الإلكترونية كوثائق رسمية يمكن الرجوع إليها في الدعاوى المدنية المتعلقة بالمسؤولية الطبية، خاصة في تحديد مدى تقصير الطبيب أو المرفق الصحي(٢) وفي فرنسا، يمنح القانون للسجلات الطبية الرقمية قيمة قانونية مساوية للوثائق الورقية، ويتيح استخدامها كدليل في المحاكم لإثبات صحة الإجراءات الطبية المتخذة، وتحديد المسؤولية عند حدوث ضرر. بالتالي، يوضح هذا الترابط أن التوثيق الطبي الرقمي يمثل أساس الإثبات في القضايا الطبية، حيث يربط بين الإجراءات الواقعية والسلطة القضائية لتحديد المسؤولية، كما يساهم في حماية حقوق المريض والطبيب على حد سواء.(٣)

المبحث الثاني

حجية التوثيق الرقمي في إثبات المسؤولية المدنية الطبي

أدى تزايد استخدام التكنولوجيا في الطب إلى بروز التوثيق الرقمي كطريقة رئيسية لالتقاط المعلومات الطبية وعمليات العلاج بدقة وأمان. ويلعب هذا التوثيق دورًا حاسمًا في إثبات المسؤولية المدنية للطبيب أمام المحاكم، إذ يوفر سجلًا موثوقًا لتقييم الامتثال للمعايير المهنية وتحديد عناصر المسؤولية، مثل الإهمال والضرر والسببية. علاوة على ذلك، بدأت القوانين الوطنية والدولية تُعطي السجلات الرقمية وزنًا إثباتيًا يُضاهي الوثائق الورقية، مما يعزز دورها كأداة قانونية فعّالة في

(١) حمد كريم عبد مصدر سابق ٢٠٢١،ص١١٨.

(٢) د.فاطمة عبد الرحيم محمود،مصدر سابق ٢٠٢٠، ص. ١٠٢.

(٣) فرنسا: القانون رقم ٢٠١٩-٧٧٤ بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٩ بشأن الملفات الطبية الرقمية المشتركة.

النزاعات الطبية. وسنقسم هذا المبحث الى فرعين اذ يتضمن الفرع الاول القيمة القانونية للادلة الرقمية فيالاثبات كما يتناول الفرع الثاني التحديات القانونية والتقنية ومقترحات التطوير.

الفرع الاول

القيمة القانونية للأدلة الرقمية في الإثبات

تتزايد أهمية الأدلة الرقمية في الطب، إذ تُوثّق الإجراءات الطبية وتحفظها بدقة، مما يجعلها أساسية لتحديد المسؤولية المدنية للطبيب. تُعدّ التوقيعات الرقمية والسجلات الطبية الإلكترونية أدلةً قضائيةً موثوقةً ومقبولةً، مما يُسهّل تتبع الحوادث الطبية وربطها بالأطراف والأفراد المسؤولين. لا تُعتبر هذه الأدلة صالحةً قانونيًا إلا إذا استوفت معايير قانونية وفنية مُحددة، بما في ذلك سلامة البيانات وخلوها من أي علامات تلاعب، بالإضافة إلى دقة تاريخها ووقت تسجيلها، كما أن التشريعات العراقية والمصرية والفرنسية بدأت تعترف بهذه الأدلة وتمنحها قوة إثباتية، ما يجعلها مكافئة في بعض الحالات للوثائق الورقية التقليدية، وبالتالي تعزيز الحماية القانونية لكل من المريض والطبيب.

اولاً- مدى حجية السجلات والتوقيعات الرقمية أمام القضاء.

لقد أدت قدرة التوقيعات الرقمية والسجلات الطبية الإلكترونية على توثيق العمليات الطبية بدقة وشفافية إلى اعتمادها على نطاق واسع في المحاكم كأدلة قانونية حديثة. وتتمتع هذه السجلات بنفس الحجية الإثباتية للوثائق الرسمية في قضايا المسؤولية المدنية بموجب القانون العراقي، وذلك بفضل قانون التوقيعات والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ كما ان القضاء المصري أقر بأن التوقيعات الإلكترونية والسجلات الطبية الرقمية هي وثائق رسمية ويمكن استخدامها في القضايا المدنية والطبية لتقييم درجة إهمال الطبيب أو المنشأة الصحية[١] وفي فرنسا يسمح القانون رقم ٢٠١٩-٧٧٤ بشأن النظام الصحي الرقمي باستخدام السجلات الطبية الإلكترونية كدليل رسمي في المحكمة طالما تم ضمان سلامة البيانات ولم يتم تغييرها .

(١) علي جاسم عكله الزبيدي، مصدر سابق ٢٠٢٢، ص ٧٤.

وعليه، فإن حجية السجلات والتوقيعات الرقمية أمام القضاء تعتمد على استيفاء الشروط القانونية والفنية مثل صحة الهوية، عدم التلاعب، وحفظ البيانات بطريقة مؤمنة. هذه الحجية تضمن قدرة القضاء على تحديد المسؤولية المدنية بدقة، وحماية حقوق المريض والطبيب على حد سواء.

ثانياً- الأساس القانوني لاعتماد التوثيق الرقمي كوسيلة إثبات.

لإثبات المسؤولية المدنية في المجال الطبي، يجب أن تلتزم الوثائق الرقمية بمجموعة من المبادئ التوجيهية القانونية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والدولية. تمنح هذه المبادئ التوجيهية السجلات الرقمية نفس الصلاحية القانونية للوثائق الورقية. في القانون العراقي، ينص قانون التوقيعات والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ على اعتبار الوثائق الرقمية المسجلة بدقة وموثوقية دليلاً مقبولاً أمام المحاكم.[١] ويستند القانون المصري إلى أحكام قانون تنظيم التعاملات الإلكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ المعدل، الذي يعترف بالسجلات الرقمية والتوقيعات الإلكترونية كأدلة رسمية يمكن الاستناد إليها في النزاعات المدنية والطبية[٢] أما في القانون الفرنسي يقر بأن السجلات الطبية الرقمية والتوقيعات الإلكترونية يمكن اعتمادها كأدلة رسمية، شريطة الحفاظ على سلامة البيانات وتوثيقها بطريقة آمنة[٣].

وبناءً على ذلك، فإن الأساس القانوني لاعتماد التوثيق الرقمي كوسيلة إثبات يرتكز على مجموعة من المبادئ: حماية البيانات، والحفاظ على سلامة السجل الرقمي، وتأكيد هوية المُوقّع، ومنع التلاعب بالمعلومات. تضمن هذه المبادئ التوجيهية قبول الأدلة الرقمية في المحاكم، وتعزيز العدالة، وحماية حقوق الجميع[٤] .

(١) القانون العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ بشأن التوقيع والمعاملات الإلكترونية، بغداد، ٢٠١٢.

(٢) د.فاطمة عبد الرحيم محمود،مصدر سابق ٢٠٢٠،ص.١٠٨-١١٠.

(٣) القانون الفرنسي رقم ٢٠١٩-٧٧٤ بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٩ بشأن الملفات الطبية الرقمية المشتركة.

(٤) علي جاسم عكله الزبيدي، مصدر سابق، ٢٠٢٢، ص. ٧٨-٨٠.

ثالثاً – **موقف القضاء العراقي والمقارن من الأدلة الرقمية في المجال الطبي.**

وعلى الرغم من عدم وجود وفرة من الأحكام القضائية المنشورة التي تتناول السجلات الطبية الإلكترونية بشكل مباشر، إلا أن القضاء العراقي يستند في قبوله للأدلة الرقمية إلى قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، الذي منح الوثائق الرقمية نفس الحجية القانونية للوثائق الورقية عندما تفي بالشروط المنصوص عليها قانوناً [١] وهذا ما اكدتة في قرار محكمة التمييز الاتحادية العراقية **رقم** (١٢١/هيئة مدنية/٢٠١٩) في ٢٠١٩/٤/١٧، الذي أقرت فيه المحكمة أن المحررات الإلكترونية تُعد من قبيل الأدلة الكتابية متى ما ثبتت سلامتها الفنية وعدم العبث بمحتواها، وأن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير قوتها في الإثبات بالاستعانة بالخبرة الفنية عند الاقتضاء.

ويُفهم من التطبيق القضائي أن القاضي العراقي يعتمد الأدلة الرقمية شريطة إثبات ثلاثة عناصر رئيسية وهي سلامة السجل الطبي الرقمي من التعديل لاحقًا، وإثبات هوية من قام بالتوقيع الإلكتروني أو الإدخال الطبي ، وسلامة سلسلة الحفظ الرقمي، بحيث لا يتعرض السجل للعبث. وقد أكّد هذا الاتجاه قرار محكمة استئناف بغداد / الهيئة المدنية بصفتها التمييزية رقم (٢٣٣/مدنية/٢٠٢٠) في ٢٠٢٠/٦/٢٢، إذ ذهبت المحكمة إلى اعتبار البيانات المستخرجة من الأنظمة الإلكترونية المعتمدة لدى المؤسسات الرسمية قرينة قانونية يمكن الركون إليها في الإثبات، ما لم يثبت وجود طعن بصحتها أو دليل على التلاعب بمحتواها وكذلك قرار محكمة بداءة الكرخ المختصة بنظر دعاوى التعويض رقم (٤٥١/ب/٢٠٢١) في ٢٠٢١/١١/١٥، الذي اعتبرت فيه المحكمة أن السجل الطبي الإلكتروني المعزز بتوقيع إلكتروني صادر عن جهة طبية مختصة يُعد دليلاً صالحًا في دعاوى المسؤولية المدنية الطبية .وقد بدأت بعض المحاكم العراقية، وخاصة محاكم الدرجة الأولى في قضايا التعويضات الطبية، بقبول السجلات الرقمية من مؤسسات الرعاية الصحية العامة والخاصة. وينطبق هذا بشكل خاص على السجلات التي تحمل توقيعًا إلكترونيًا معتمدًا من مقدم الرعاية الصحية[٢]. ونتيجةً لذلك،

(١) علي محمد عبد، الوثائق الرقمية في الإثبات المدني: دراسة قانونية عراقية .بغداد: دار الأمـــان، ٢٠٢١، ص. ٨٥–٨٨.

(٢) حسين فؤاد كريم .الإثبات الرقمي في القضايا الطبية: الأسس القانونية والتطبيقات العمليـــة .جامعـــة بغـــداد، كليـــة القانون، ٢٠٢٢، ص. ٧٠–٧٤.

ورغم أن تطبيقها لا يزال يتطور تدريجيًا بالتزامن مع تزايد استخدام الأنظمة الطبية الإلكترونية في المستشفيات العراقية، فقد أصبح الاعتراف بالأدلة الرقمية في القضاء العراقي واقعًا عمليًا.

في حين ان القضاء المصري من أكثر الأنظمة العربية تطورًا في مجال الاعتراف بالأدلة الرقمية؛ إذ أرست محكمة النقض المصرية مبدأ مهمًا يقضي بأن " *المحررات الإلكترونية تعدّ دليلًا صحيحًا ما لم يثبت الخصم تزويرها أو العبث بها*."[١] وبناء على هذه الفكرة، بدأت المحاكم المدنية المصرية باستخدام السجلات الطبية الإلكترونية لإثبات الأخطاء الطبية، وخاصة عندما يصدر السجل عن مستشفى حكومي أو منشأة رعاية صحية معتمدة وتزداد موثوقية السجل من خلال توافر بيانات التوقيت والتعديل والتوقيع الرقمي[٢]. كما يمنح قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ للتوقيع الإلكتروني الحجية القانونية ذاتها للتوقيع اليدوي، وهو ما شجّع القضاء على قبول التطبيقات الصحية الرقمية والسجلات الطبية الإلكترونية في الدعاوى المدنية والجزائية المتعلقة بالخطأ الطبي. ، وكذلك يُعدّ القضاء الفرنسي رائدًا في تنظيم الأدلة الرقمية، خصوصًا في المجال الطبي، عبر نظام الملف الطبي الرقمي المشترك وقد أصدر مجلس الدولة الفرنسي عدة قرارات تؤكد اعتماد الملفات الطبية الرقمية كوسيلة إثبات، بشرط احترام شروط الأمان والخصوصية وحسن إدارة الملف[٣].

ويُلاحظ أن المحاكم الفرنسية تعتمد السجلات الطبية الإلكترونية لكونها تحفظ:

- تاريخ الفحص والعلاج،

---

(١) د سامي أحمد حسين .التوثيق الرقمي في القانون المصري وأثره على المسؤولية المدنية .القاهرة: دار الفكر القانوني، ٢٠٢٠، ص. ٩٢–٩٥.

(٢) محكمة النقض المصرية، الطعن المدني رقم ٦٣٢ لسنة ٧٢ قضائية، جلسة ٢٠١٢/٤/٣.

(٣) سامي أحمد حسين، التوثيق الرقمي في القانون المصري وأثره على المسؤولية المدنية، القاهرة، دار الفكر القانوني، ٢٠٢٠، ص ١١٥–١١٨.

- توقيت الإدخال الرقمي،
- اسم الطبيب أو الممرض الذي قام بالإجراء،
- أي تعديل أو تحديث للسجل.

كما أن القانون الفرنسي رقم 2019-774 المتعلق بتنظيم النظام الصحي الرقمي أعطى لهذه السجلات قوة إثباتية كاملة، وأصبحت جزءًا من نظام الإثبات الرسمي في الدعاوى الطبية.ومن خلال ماتقدم يتضح من دراسة موقف القضاء العراقي والمصري والفرنسي وجود نقاط اتفاق واختلاف: ان جميع الأنظمة القضائية الثلاثة تعترف بالأدلة الرقمية كوسائل إثبات.

- كلها تشترط سلامة البيانات وعدم التلاعب كشرط جوهري لقبول السجل الطبي الرقمي.
- كلها تمنح حجية للتوقيع الإلكتروني إذا كان معتمدًا ومؤمّنًا.

- فرنسا تمتلك نظامًا قضائيًا أكثر رسوخًا بفضل ، مع أحكام كثيرة منشورة.
- مصر لديها اجتهاد قضائي متطور صادر من محكمة النقض يدعم القبول الواسع للأدلة الرقمية.
- العراق لديه إطار قانوني جيد، لكن ندرة الأحكام المنشورة تجعل التطور القضائي أبطأ من غيره.

ممّا سبق يتضح جليًا أن الأدلة الرقمية عنصرٌ أساسي في إثبات المسؤولية المدنية في مهنة الطب، وقد بدأت الهيئات القضائية في فرنسا ومصر والعراق تدريجيًا في الاعتراف بهذه الأدلة كدليلٍ موثوق. وسيلعب القضاء دورًا أكبر في تحديد مدى قبول الأدلة الرقمية مع تطور أنظمة الصحة الإلكترونية، مما يُحسّن العدالة الطبية ويوفر حمايةً أكبر للمرضى والأطباء.

الفرع الثاني

التحديات القانونية والتقنية ومقترحات التطوير

يمثل اعتماد التوثيق الرقمي في المجال الطبي خطوة متقدمة في تعزيز الدقة والشفافية في التعامل مع السجلات الطبية وبيانات المرضى، إلا أن هذا الاعتماد ما زال يواجه مجموعة من

التحديات القانونية والتقنية التي تحدّ من فاعليته كوسيلة لإثبات المسؤولية المدنية للطبيب.وسوف نتناول في هذا الفرع مجموعة من هذه التحديات وهي كالاتي :-

اولاً- المشكلات العملية التي تواجه اعتماد التوثيق الرقمي كدليل.

لا يزال اعتماد التوثيق الرقمي في المجال الطبي كدليل إثبات أمام القضاء يواجه مجموعة من التحديات العملية، سواء في العراق أو في التشريعات المقارنة، رغم التحول الكبير نحو التحول الرقمي في الأنظمة الصحية. ففي العراق، تُعدّ مشكلة سلامة السجلات الطبية الإلكترونية من أبرز المعوقات، حيث إن الكثير من الأنظمة الصحية لا تعتمد تقنيات التتبع الإلكتروني التي تكشف التعديلات والعمليات التي تُجرى على السجل، مما يجعل احتمال التلاعب أو الحذف أو التعديل غير المرصود أمراً قائماً[١].

بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن العديد من مرافق الرعاية الصحية تعاني من عيوب خطيرة في البنية التحتية التقنية، مثل الأنظمة الإلكترونية غير الكافية، أو الشبكات غير المنتظمة، أو عدم وجود نسخ احتياطية مستمرة للبيانات، مما يؤدي أحياناً إلى فقدان أو تلف أجزاء من السجل الطبي الرقمي[٢].

بالإضافة إلى ذلك، هناك تناقض في التزام الطاقم الطبي بمعايير التوثيق المعمول بها، حيث يستخدم الأطباء المختلفون تقنيات مختلفة لإدخال البيانات، وقد يتم تجاهل معلومات بالغة الأهمية، مما يؤدي إلى سجلات غير كاملة أو خاطئة أقل قبولاً في المحكمة[٣].كما تبرز مشكلة ضعف التدريب التقني لدى كثير من العاملين في القطاع الصحي، الأمر الذي ينعكس على دقة الإدخال وجودة التوثيق.[٤] ويجب على القضاة الاعتماد على المتخصصين الفنيين لأن المحاكم تفتقر إلى المعرفة الفنية اللازمة لتقييم سلامة المواد الرقمية. ونظراً لعدم وجود معايير تشريعية محددة، فإن قرارات

---

(١) علي جاسم عكله الزبيدي، مصدر سابق، ٢٠٢٢،ص٧٤-٧٩.

(٢) د. حسن علي الذهبي، التوثيق الإلكتروني وحجيته في الإثبات، دار الثقافة للنشر، عمّان، ٢٠٢٠، ص١١٢.

(٣) د.أحمد مالك كاظم، مصدر سابق، ص ٨٧.

(٤) فاضل خليل الساعدي، السجلات الطبية ومسؤولية مقدم الخدمة الصحية، دار الكتب القانونية، القـــاهرة، ٢٠٢١، ص ١٥٤.

القضاة تختلف من قضية إلى أخرى[١]. وتزداد هذه الإشكالات بسبب غياب تشريع عراقي خاص بالسجلات الطبية الرقمية، إذ لا توجد معايير واضحة لتحديد حجيتها أو شروط سلامتها، بينما تعتمد المحاكم على الاجتهاد وعلى التفسير الواسع لأحكام الإثبات التقليدية التي لا تنسجم دائماً مع طبيعة الأدلة الرقمية [٢]أما في القانون المصري، ورغم وجود تشريعات أكثر وضوحاً في مجال التوقيع الإلكتروني والسجلات الرقمية، إلا أن المشكلات العملية لا تزال قائمة. فالتقارير القضائية المصرية تشير إلى أن بعض المؤسسات الطبية لا تلتزم بنظام إدخال البيانات المعياري، مما ينتج عنه سجلات غير محكمة أو غير مكتملة، وهو ما يضعف حجيتها في إثبات المسؤولية الطبية. وتُضاف إلى ذلك مشكلة ضعف التأمين الإلكتروني للمستشفيات الحكومية، التي تتعرض أحياناً لاختراقات تؤثر على مصداقية البيانات، مما يدفع القضاء إلى التعامل بحذر مع الأدلة الرقمية الطبية.[٣]

ورغم التقدم الملحوظ الذي شهدته الرعاية الصحية الرقمية في فرنسا، وإصدار قوانين متطورة تُنظّم السجلات الطبية المشتركة، لا يزال القضاء الفرنسي يواجه تحديات عملية، أبرزها إمكانية نقل البيانات بين مختلف مرافق الرعاية الصحية. وتُضعف تفاوتات الأنظمة الرقمية سلامة الأدلة الرقمية، مما يؤدي إلى فقدان بعض البيانات أو عدم اتساقها. وتبقى مسألة التحقق من أصالة السجل الطبي من أبرز التحديات أمام القاضي الفرنسي، رغم وجود بنى تحتية تقنية متقدمة، إذ يشترط القضاء إثبات أنّ السجل لم يخضع لأي تدخل بشري بعد تسجيله الأول، وهو أمر يحتاج إلى خبرات تقنية متخصصة لا

(١) جمال عبد الفتاح هلال، التقنيات الحديثة في السجلات الطبية الإلكترونية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٦٦.

(٢) عبد المنعم البدري، مصدر سابق، ص ٢٠٣.

(٣) نزار خالد المعموري، الإثبات المدني في ضوء التطور التكنولوجي، جامعة الكوفة للنشر العلمي، النجف، ٢٠٢٢، ص ١٢٩.

تتوفر دائماً داخل المحاكم[١] ومن خلال ذلك يتبين أن المشكلات العملية في العراق ومصر وفرنسا تختلف في شدتها ولكنها تتفق في جوهرها، وهو أن السجلات الرقمية الطبية رغم مزاياها لا تزال تواجه تحديات تقنية وقانونية وإجرائية تؤثر في درجة حجيتها أمام القضاء، وتحتاج بالتالي إلى تشريعات أكثر تفصيلاً، وتطوير للأنظمة التقنية، وتدريب للكادر الطبي والقضائي، لضمان اعتمادها كوسيلة إثبات قوية في المسؤولية المدنية الطبية.

ثانياً- الجوانب التقنية والأمنية في حفظ السجلات الطبية الرقمية .

يُعدّ تحديث السجلات الطبية الرقمية أمرًا بالغ الأهمية لضمان إمكانية استخدام الأدلة الرقمية لإثبات المسؤولية المدنية في القطاع الطبي. ولحماية حقوق المرضى والأطباء على حد سواء، أصبح من الضروري الآن حماية السجلات الطبية الإلكترونية من الضياع والاختراق والتلاعب نظرًا لتزايد استخدامها في المستشفيات والعيادات. ومن الناحية التقنية، يجب أن تكون أنظمة السجلات الرقمية مبنية على معايير قوية للنسخ الاحتياطي واستعادة البيانات، بحيث يمكن استرجاعها بسرعة عند حدوث أي خلل أو عطل في الأجهزة أو الشبكة[٢]. وبما أن أي خرق أمني قد يؤدي إلى تآكل الثقة في السجلات الرقمية وأهميتها القانونية كدليل، فإن تقنيات التشفير أثناء نقل البيانات وتخزينها لها أهمية خاصة لمنع الوصول غير المرغوب فيه إلى المعلومات الطبية[١]. كما تُعد أنظمة التدقيق الإلكتروني بالغة الأهمية، إذ تُسجل جميع الإجراءات المُتخذة على السجلات، من إدخال وتعديل وحذف، بالإضافة

---

(١) سهى مصطفى محمد لطفي، حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات المدني، المجلة القانونية، المجلد ١٧، العدد ٧، ٢٠٢٣. ص ١٤٤٩-١٤٨٨.

(٢) د. مينا فايق، مستقبل القانون المدني المصري في ظل التحولات الرقمية»، موقع مينا فايق المطوّل (مقال قانوني) فيه نقاش عن التوقيع الإلكتروني والبنية التشريعية في مصر منشور على الرابط
https://www.menafayq.com/future-of-egyptian-civil-law-digital-transformation

إلى هوية الشخص الذي نفّذ الإجراء ووقته. وهذا يُعزز موثوقية السجل أمام المحاكم، ويُقلل من احتمالية التلاعب به[٢] . بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر التحكم في الوصول إلى السجلات من أهم عناصر الأمن، إذ يتم منح صلاحيات محددة للأطباء والممرضين والإداريين بحسب وظائفهم، لضمان أن كل مستخدم يتعامل مع البيانات بما يتوافق مع دوره ومسؤولياته. وتتطلب هذه الجوانب التقنية أيضًا تطوير برامج تدريبية للعاملين في القطاع الصحي، لزيادة وعيهم بأهمية حماية البيانات وتطبيق الإجراءات الأمنية بشكل صحيح، مما يضمن التزام الموظفين بمعايير الحفظ الأمني ويقلل من الأخطاء البشرية التي قد تؤثر على سلامة السجلات. [٣] كذلك يضمن دمج التقنيات الرقمية المعاصرة، وبروتوكولات الأمان، وسياسات التدريب والتوعية، حمايةً كاملةً للبيانات، ويضمن موثوقيتها أمام المحاكم. وبشكل عام، تُشكل الجوانب التقنية والأمنية لحفظ السجلات الطبية الرقمية أساس اعتمادها كأدلة قانونية قوية.

أما في مصر قطعت بعض مرافق الرعاية الصحية العامة والتجارية شوطًا كبيرًا نحو اعتماد معايير الأرشفة الرقمية، بما في ذلك استخدام أنظمة مزودة بسجلات تدقيق إلكترونية، ومراقبة الدخول، وتقنيات التشفير. وقد تضعف إمكانية قبول الوثائق أمام المحاكم في بعض الحالات بسبب مشاكل عملية، مثل انقطاع الشبكة أو نقص الخبرة التقنية لدى الكادر الطبي، مما قد يؤدي إلى أخطاء في إدخال البيانات أو عدم الامتثال لمتطلبات الأمن اللازمة [٤] . كذلك اذ تعتبر فرنسا من الدول

(١) جمال عبد الفتاح هلال، التقنيات الحديثة في السجلات الطبية الإلكترونية، دار الفكر العربي، القاهرة،٢٠١٨،ص٦٦.

(٢) أحمد مالك كاظم، مصدر سابق،ص٨٧.

(٣) د. حسن علي الذهبي،مصدر سابق ٢٠٢٠، ص١١٢.

(٤) نزار خالد المعموري، الإثبات المدني في ضوء التطور التكنولوجي، جامعة الكوفة للنشر العلمي، النجف، ٢٠٢٢، ص ١٢٩.

الرائدة في استخدام السجلات الطبية الرقمية، خاصة من خلال نظام الملف الطبي المشترك، الذي يوفر بنية تحتية متقدمة تشمل التشفير الكامل للبيانات، نظام نسخ احتياطي دوري، وسجلات تدقيق إلكترونية دقيقة لكل العمليات التي تتم على السجلات. كما يتم التحكم في الوصول إلى البيانات بشكل صارم حسب الدور الوظيفي لكل مستخدم، مما يضمن حماية عالية للبيانات الطبية[١]. وقد عزز القضاء الفرنسي من خلال منح التسجيلات الرقمية الشرعية القانونية الكاملة كدليل ــ طالما تم الالتزام ببروتوكولات تقنية وأمنية معينة [٢] وعليه، فإن تعزيز البنية التقنية، اعتماد معايير موحدة، والتدريب المستمر للكادر الطبي يشكل ضرورة أساسية في كل نظام لضمان قوة السجلات الطبية الرقمية كأدلة قانونية، مع مراعاة خصوصية البيانات وسلامتها.

ثالثاً- المقترحات التشريعية لتعزيز حجية التوثيق الرقمي في القانون العراقي.

نظراً لدورها المباشر في ضمان سلامة المعلومات واستقرارها ومنع التلاعب بها، تُعدّ معالجة البيانات الطبية الرقمية وحفظها من أهم العناصر التي تُحسّن الصلاحية القانونية للسجلات الإلكترونية. ولا يزال قانون المعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، الذي وضع إطاراً عاماً للتوقيعات والسجلات الإلكترونية دون تحديد قوانين محددة للبيانات الطبية، يُشكّل أساس نظام حماية البيانات في العراق. ويترك هذا الأمر ثغرة عند حل النزاعات المتعلقة بالوثائق الطبية الرقمية.[٣]

لا تقتصر إدارة البيانات الطبية الرقمية على مجرد تخزينها، بل تشمل أيضًا مراحل التخزين والنقل والتشفير والمراجعة الدورية لضمان دقتها وسلامتها. ويعود ذلك إلى أن معالجة البيانات الطبية الرقمية وحمايتها أمرٌ بالغ الأهمية لضمان قبول السجلات الإلكترونية كدليل قانوني في إثبات المسؤولية المدنية. وتعتمد المؤسسات الصحية على أنظمة التشفير المتقدمة لحماية البيانات أثناء نقلها بين الأقسام أو المؤسسات المختلفة، إضافة إلى النسخ الاحتياطي الدوري لتجنب فقدان البيانات نتيجة الأعطال التقنية أو الكوارث. كما تُستخدم سجلات التدقيق الإلكتروني لتوثيق كل العمليات التي تجري

(١) أحمد مالك كاظم، مصدر سابق، ص٨٧.

(٢) د. جمال عبد الفتاح هلال، مصدر سابق، ص ٦٦.

(٣) د.حسن علي الذهبي، مصدر سابق، ص ١١٢.

على البيانات، بما في ذلك التعديلات والإضافات والحذف، مع تحديد هوية الشخص المسؤول عن كل عملية، وهو ما يعزز مصداقية السجلات أمام القضاء[١] ، اما قانون حماية البيانات الشخصية في مصر رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، الذي رفع معايير حماية البيانات الصحية، وفرض التزامات صريحة على مؤسسات الرعاية الصحية فيما يتعلق بمعالجة البيانات، واستخدام تقنيات التشفير، وأنظمة التدقيق الإلكتروني، ومنع أي تعديل دون تسجيل إلكتروني كامل،. وبفضل الإطار القانوني الصارم الذي يغطي "سلامة البيانات" و"عدم قابليتها للتغيير" بالتفصيل، أصبحت السجلات الطبية الإلكترونية الآن أكثر ثقلًا كدليل في المحاكم المصرية[٢]. كما يطبق القضاء الفرنسي قواعد دقيقة مستمدة من قانون الصحة العامة الفرنسي ومن لائحة اللائحة الأوروبية لحماية البيانات ، والتي تُعد الأكثر صرامة في العالم. وتشترط هذه القواعد أن تكون السجلات الطبية الرقمية محفوظة وفق معايير أمنية متقدمة تتعلق بالتشفير، والنسخ المتعدد للمعلومات، وتحديد مستويات الوصول، إضافة إلى إلزام المؤسسات الطبية بالاحتفاظ بسجلات كاملة للمعالجة وتعتمد المحاكم الفرنسية على هذه الضوابط لتحديد مدى مصداقية السجل، مما يجعل السجلات الطبية الرقمية ذات حجية قوية[٣] .

مما يظهر ان مقارنة الأنظمة الثلاثة، أن العراق يعتمد على إطار عام غير كافٍ لتوفير حماية خاصة للبيانات الطبية، في حين وفرت مصر حماية قانونية واضحة ومباشرة، بينما اعتمدت فرنسا منظومة متقدمة تدمج بين التقنية والتشريع بدقة عالية. وبالتالي، فإن تعزيز حجية السجلات الطبية الرقمية في العراق يتطلب سدّ النقص التشريعي، وتبني معايير تقنية مماثلة لتلك المطبقة في التشريعات المصرية والفرنسية.

الخاتمة

(١) نزار خالد المعموري، مصدر سابق،ص١٢٩.

(٢) جمال عبد الفتاح هلال، مصدر سابق –ص٦٦.

(٣) د.عبد المنعم البدري، حماية البيانات الشخصية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٢١،ص٩٥.

يبيّن هذا البحث أن التوثيق الرقمي الطبي أصبح عنصرًا محوريًا في منظومة إثبات المسؤولية المدنية، لما يوفره من دقة وشفافية وقدرة على تتبع الإجراءات الطبية بدقة عالية. ومن خلال دراسة التشريعات العراقية ومقارنتها بالنظم القانونية المصرية والفرنسية، يتضح وجود تفاوت في مستوى التنظيم والحماية القانونية للسجلات الطبية الرقمية، مما يعكس الحاجة إلى تطوير الإطار التشريعي والتقني في العراق لضمان حجية هذه السجلات أمام القضاء. ومن هذا المنطلق سعى البحث إلى تحليل الطبيعة القانونية للتوثيق الرقمي وتقييم دوره في تعزيز العدالة الطبية. ومن ثم، فقد انتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

١- تبين ان التوثيق الرقمي الطبي أداة حاسمة في إثبات المسؤولية المدنية لما يوفره من تسجيل دقيق وفوري وغير قابل للتعديل إلا وفق ضوابط تقنية يمكن تتبعها، مما يجعله أكثر موثوقية مقارنة بالسجلات الورقية التقليدية.

٢- التشريع العراقي ما زال يفتقر إلى تنظيم خاص للسجلات الطبية الرقمية، إذ يكتفي بالإشارة العامة إلى السجلات الإلكترونية في قانون المعاملات الإلكترونية، دون وضع قواعد تفصيلية لحماية البيانات الصحية أو تحديد شروط حجيتها في الإثبات القضائي، مما يؤدي إلى تفاوت الأحكام القضائية في القضايا الطبية.

٣- كشفت المقارنة مع مصر وفرنسا أن التشريعات المتقدمة تمنح التوثيق الرقمي قوة إثبات واسعة؛ فالقانون المصري وفر حماية خاصة للبيانات الصحية وحدد آليات دقيقة لمعالجتها، أما النظام الفرنسي فجمع بين التشريع الصارم والمعايير التقنية العالية، مما يعزز الثقة القضائية في السجل الطبي الرقمي.

٤- أظهرت الدراسة أن حجية السجلات والتوقيعات الرقمية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالسلامة التقنية، ولا سيما التشفير، وسجلات التدقيق، والنسخ الاحتياطي، وتحديد صلاحيات الوصول. وأي خلل في هذه الجوانب يقلل من قيمة السجل أمام القضاء.

٥- من أبرز التحديات في العراق هو ضعف البنى التحتية الرقمية ونقص التدريب لدى العاملين في مجال الرعاية الصحية، إضافة إلى ضعف الخبرة التقنية لدى بعض الجهات القضائية، مما يحدّ من قدرة المحاكم على تقييم الأدلة الرقمية بدقة..

٦- القضاء العراقي أكثر تحفظًا في اعتماد السجلات الرقمية مقارنة بالقضاء المصري والفرنسي بسبب ضعف الإطار التنظيمي.

٧- تطوير التشريع العراقي ضرورة لتعزيز الثقة القضائية بالسجلات الطبية الرقمية وضمان حماية حقوق الأطراف.

ثانياً: التوصيات:

تهدف هذه المقترحات إلى تحقيق توازن قانوني وتقني بين حماية حقوق المريض، وضمان فعالية السجلات الرقمية كوسيلة إثبات، وتعزيز ثقة القضاء العراقي في الأدلة الإلكترونية، بما يواكب التحولات الرقمية الحديثة في المجال الطبي وهي كالاتي :-

١. إصدار تشريعات خاصة بالأدلة الرقمية تحدد متطلبات قبول السجلات الطبية الرقمية وتضع المعايير اللازمة لضمان سلامتها ومنع التلاعب بها، مثل وجود نظام تدقيق إلكتروني يسجل كل إدخال أو تعديل.

٢. تحديد مدى قانونية التوقيعات الرقمية في السجلات الطبية، والتي تضاهي التوقيعات المكتوبة بخط اليد، مع وضع الإجراءات اللازمة لتسجيل عملية التوقيع بشكل آمن والتأكد من هوية الموقع.

٣. تحديد الحجية القانونية للتوقيع الرقمي في المستندات الطبية، بما يعادل التوقيع اليدوي، مع وضع آليات للتحقق من هوية الشخص الذي قام بالتوقيع وتوثيق العملية بشكل آمن.

٤. اعتماد معايير وطنية موحدة للسجلات الطبية الإلكترونية، تشمل تنسيق الحقول والمعلومات المطلوبة لكل سجل، وإلزام المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة بالالتزام بها لضمان توحيد البيانات وسلامتها.

٥. تعزيز الإجراءات القضائية الخاصة بالأدلة الرقمية، عبر تدريب القضاة والخبراء الفنيين على تقييم السجلات الرقمية وفحص سلامتها، وإدراج خبراء تقنيين مستقلين عند الحاجة لتقديم تقارير دقيقة وموثوقة.

٦. وضع تدابير لحماية الخصوصية والبيانات بما يتوافق مع معايير حماية البيانات الصحية الدولية لضمان عدم انتهاك حقوق المرضى عند استخدام السجلات الرقمية كدليل في المحكمة.

اولاً: المصادر

١ . أحمد مالك كاظم، إدارة المعلومات الصحية الإلكترونية في العراق
٢ .أحمد فوزي عبد الله، العلاقة السببية في المسؤولية الطبية المدنية
٣ .علي جاسم عكله الزبيدي، الإثبات الإلكتروني في المجال الطبي
٤ .علي محمد عبد، الوثائق الرقمية في الإثبات المدني: دراسة قانونية عراقية
٥ .عمرو محمد فضلي، حق الإنسان في سلامة جسده والتحول الرقمي للسجلات الطبية: دراسة تحليلية في النظم القانونية الوطنية والدولية
٦ .عبد المنعم البدري، حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات القضائي
٧ .عبد المنعم الشرقاوي، المسؤولية المدنية للأطباء في القانون المدني المقارن
٨ .عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني المصري –مصادر الالتزام
٩ .الحلفي محمد عبد الرضا، المسؤولية المدنية للطبيب في ظل التطور التقني الرقمي
١٠ .فاضل خليل الساعدي، السجلات الطبية ومسؤولية مقدم الخدمة الصحية
١١ .د. حسن علي الذهبي، التوثيق الإلكتروني وحجيته في الإثبات
١٢ .د. حسن عبد علي خضير، الخطأ الطبي وأثره في قيام المسؤولية المدنية للطبيب
١٣ .د. فاطمة عبد الرحيم محمود، التوثيق الطبي وأثره في المسؤولية المدنية
١٤ .جمال عبد الفتاح هلال، التقنيات الحديثة في السجلات الطبية الإلكترونية
١٥ .نزار خالد المعموري، الإثبات المدني في ضوء التطور التكنولوجي
١٦ .سهى مصطفى محمد لطفي، حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات المدني.

ثانياً : القوانين:

١ .القانون العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ بشأن التوقيع والمعاملات الإلكترونية
٢ .قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ (مصر)
٣ .القانون المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن حماية البيانات الشخصية
٤ .فرنسا: القانون رقم ٢٠١٩-٧٧٤ بشأن الملفات الطبية الرقمية المشتركة

ثالثاً: قرارات المحاكم

١- قرار محكمة التمييز الاتحادية العراقية **رقم (١٢١/هيئة مدنية/٢٠١٩)** في ٢٠١٩/٤/١٧.
٢- قرار محكمة استئناف بغداد / الهيئة المدنية بصفتها التمييزية **رقم (٢٣٣/مدنية/٢٠٢٠)** في ٢٠٢٠/٦/٢٢.
٣- حكم محكمة بداءة الكرخ المختصة بنظر دعاوى التعويض **رقم (٤٥١/ب/٢٠٢١)** في ٢٠٢١/١١/١٥.
٤- محكمة النقض المصرية، الطعن المدني رقم ٦٣٢ لسنة ٧٢ قضائية.
٥- قرار مجلس الدولة الفرنسي، الغرفة الإدارية، رقم ٤٣٢٩٨١، بشأن نظام الملف الطبي الرقمي المشترك(DMP)
[٣] Cour de cassation, chambre civile 1, France, n° 17-11384 .